



مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بركة المكرمة

مجلة

مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية

السنة السابعة

العدد العشرون، ذو القعدة ١٤٤٠ هـ

يوليو (تموز) ٢٠١٩ م

مجلة علمية، محكمة، تُعنى بنشر البحوث والدراسات في اللغة العربية،
ونشر قرارات المجمع وآرائه وتنبهاته ومقالاته وأخباره.

(تصدر مرة كل أربعة أشهر)

(٢)

استعمال الخط والغلط في كتاب سيبويه

د. مريم عابد الهذلي

- أستاذة مساعدة في جامعة شقراء- كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالقوية.
- حاصلة على دكتوراه في اللغة والنحو والصرف، من جامعة أم القرى.

استعمالا الخطأ والغلط في كتاب سيبويه.

الملخص العربي:

يتناول البحث استعمال الخطأ والغلط في كتاب سيبويه، للوقوف على مقصود سيبويه من هذين الاستعمالين، ومعرفة مدى تفریق سيبويه بينهما، من خلال نصوصه في الكتاب. وتتوزع مواضع استعمال سيبويه للغلط على منحيين، الأول: المعنى المعجمي وهذا لا تقصده الدراسة، لكنه مستعمل في الكتاب، الثاني: وصف العرب به، وهو غرض الدراسة. أما استعمال الخطأ فله ثلاثة جوانب في الكتاب: الأول: وصف التخريج بالخطأ، الثاني: وصف القياس بالخطأ، الثالث: وصف الكلام بالخطأ. ومن خلال دراسة هذه النصوص تبين تفریق سيبويه بين استعمال الخطأ والغلط، وأن لكل استعمال منهما معنى ثابتا في الكتاب لا يتغير، فالخطأ بمعنى ضد الصواب، والغلط بمعنى بناء اللفظ على ما في النفس ولم يُنطق به، وهو ما عبر عنه سيبويه في بعض المواضع بالتوهم. وترجع أهمية هذا البحث إلى حل الخلاف المستمر بين العلماء في بعض المسائل؛ نتيجة عدم تفریقهم بين هذين المصطلحين عند سيبويه، ففسر مصطلح الغلط في استعمال سيبويه بالخطأ، ونتج عنه اتهام سيبويه بعدم التوفيق في هذه المسألة المتضمنة هذا الحكم، مع أن سيبويه يفرق في الاستعمال بين الغلط والخطأ، ولا يستعمل واحدا منهما مكان الآخر.

الملخص الإنجليزي:

The research deals with the use of error and error in the book Seboye, to find out the purpose of Sebwayeh of these two uses, and find out the extent of sepoie between them, through the texts in the book. The first is the lexical meaning. This is not meant by the study, but it is used in the book. The second is the description of the Arabs, which is the purpose of the study. The use of the error has three aspects in the book: First: description of the error, the second: the description of measurement error, the third: the description of speech by mistake.

The study of these texts shows the difference between the use of Seboye error and error, and that each of them use a fixed meaning in the book does not change, the mistake in the sense against the right, and wrong in the sense of building the word on what the soul did not utter it, which expressed Siboyh in some places Faloh.

The reason for this research is to resolve the ongoing disagreement between the scholars on some issues. As a result of not distinguishing between these two terms at Siboyeh, he interpreted the mistake in the use of Sibweh by mistake, and resulted in Sibouieh being accused of not conciliation in this matter, Between error and error, and does not use one of them place of the other.

المقدمة:

يلحظ القارئ في كتاب سيويه استعماله لمصطلحين متقاربين في الاستعمال اللغوي، ولكن المتتبع لهذين الاستعمالين في الكتاب يلحظ أن سيويه يفرق بينهما تفريقاً يجعلهما في الاصطلاح مختلفين متباعدين، وهذان الاستعمالان هما (الغلط)، و(الخطأ)، فقد استعملهما سيويه في مواضع ليست بالقليلة، ولكنه كان يفرق بينهما تفريقاً يكاد يكون سرا تكشفه الدراسة.

وترجع أهمية هذا البحث إلى حل الخلاف المستمر بين العلماء قديماً وحديثاً في بعض المسائل؛ نتيجة عدم تفريقهم بين هذين المصطلحين عند سيويه، ففسر مصطلح الغلط في استعمال سيويه بالخطأ، ونتج عنه اتهام سيويه بعدم التوفيق في هذه المسألة المتضمنة هذا الحكم، مع أن سيويه يفرق في الاستعمال بين الغلط والخطأ، ولا يستعمل واحداً منهما مكان الآخر.

وهناك دراسة تناولت هذا الموضوع في كتاب سيويه وهي (أغلاط العرب وأخطاؤها في كتاب سيويه) للدكتور صالح نوري عبد الله، إلا أنها تختلف عن هذا البحث فيما وصلت إليه من نتائج، حيث فسر البحث المشار إليه المصطلح تفسيرات متعددة في كل سياق من سياقات وروده في الكتاب، دون أن يكون للمصطلح معنى ثابت، التزمه المؤلف، وهذا هو وجه الفرق بين دراستي هذه وبين البحث المذكور، وهناك دراسة أشارت إلى هذا الموضوع عند سيويه وهي (من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه المقتضب) لسيف الدين طه الفقراء، إلا أنها لم تتناول كتاب سيويه، وانصبت في كتاب المقتضب، وهناك دراسات أخرى تضمنت هذين المصطلحين منها: التوهم أو القياس الخاطيء في

الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، محمد عبدو فلفل، والتوهم دراسة في كتاب سيبويه، لراشد أحمد جراري، وظاهرة الحمل على التوهم في النحو، لقاسم محمد صالح.

ويتناول البحث هذا الموضوع في المباحث التالية:

المبحث الأول: استعمال الغلط.

وفيه مطلبان:

الأول: استعمال الغلط منسوباً إلى المتحدث.

الثاني: استعمال الغلط منسوباً إلى العرب.

المبحث الثاني: استعمال الخطأ.

وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: استعمال الخطأ في وصف التوجيهات النحوية.

الثاني: استعمال الخطأ في وصف الأقيسة النحوية.

الثالث: استعمال الخطأ في وصف الكلام.

وقد قادني إلى هذا الموضوع قراءتي للكتاب، وملاحظتي لاستعمال سيبويه هذين المصطلحين، في عدة مواضع من الكتاب، فرغبت في الكتابة عنها من الوجهة التي يراها البحث.

المبحث الأول: استعمال الغلط.

أطلق سيبويه هذا الاستعمال في وصف الشخص المتحدث، في أثناء مناقشته للمسائل النحوية، وفي وصف العرب الذين رضي لغتهم لتأسيس القواعد عليها، في تعليقه، وتحليله لبعض الصيغ، والتراكيب. وسنستعرض فيما يلي جميع النصوص التي ذكر فيها هذا الاستعمال، لكي يبرز هذا الاستعمال بعبارة سيبويه نفسه.

الأول: وصف المتحدث بالغلط.

هناك عدد من النصوص وصف سيبويه فيها المتكلم بالغلط، دون أن يكون لهذا الوصف أثر في صحة التركيب، وسلامته، يقول: "ولا يجوز أن تقول: رأيتُ زيدا أباه، والأبُ غيرُ زيد؛ لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه. وكذلك لا تثني الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه، وإنما تثنيه وتؤكدته مثنى بما هو منه أو هو هو. وإنما يجوز رأيتُ زيدا أباه ورأيتُ عمراً، أن يكون أراد أن يقول: رأيتُ عمراً أو رأيتُ أبا زيد، فَعَلِطَ أو نَسِيَ، ثم استدرك كلامه بعد؛ وإنما أن يكون أَضْرَبَ عن ذلك فَتَحَّاهُ وجعل عمراً مكانه"^(١)، "ومنه: مررت: برجلٍ راعع بل ساجد، إما غلط فاستدرك، وإما نسيَ فذكر"^(٢)، "ومنه أيضاً: مررت برجل صالح بل طالح، وما مررتُ برجلٍ كريمٍ بل لئيمٍ، أبدلتُ الصفةَ الآخِرَةَ من الصفةِ الأولى وأشركتُ بينهما بَلْ في الإجراء على المنعوت. وكذلك: مررتُ برجل صالح بل طالح، ولكنه يجيء على النسيان أو العَلِطِ، فيتداركُ كلامه؛ لأنه

(١) الكتاب: ١٥١/١ - ١٥٢.

(٢) الكتاب: ٤٣٠/١.

ابتدأ بواجب"^(١)، "هذا باب المُبَدَل من المُبَدَل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حِمَارٍ. فهو على وجهٍ محال، وعلى وجهٍ حَسَن. فَأَمَّا المُحَالُ فَأَنَّ تَعْنِي أَنَّ الرَّجُلَ حِمَارٌ. وَأَمَّا الَّذِي يَحْسُنُ فَهُوَ أَنْ تَقُولَ: مررتُ برجلٍ، ثم تُبَدِّلَ الحِمَارَ مَكَانَ الرَّجُلِ فتقول: حِمَارٍ، إمَّا أَنْ تَكُونَ غَلَطْتَ أَوْ نَسِيتَ فَاسْتَدْرَكْتَ، وَإِمَّا أَنْ يَبْدُوَ لَكَ أَنْ تُضْرِبَ عَنْ مَرُورِكَ بِالرَّجُلِ وَتَجْعَلَ مَكَانَهُ مَرُورِكَ بِالْحِمَارِ بَعْدَ مَا كُنْتَ أَرَدْتَ غَيْرَ ذَلِكَ"^(٢)، "وأما المعرفة التي تكون بدلا من المعرفة، فهو كقولك: مررتُ بعبد الله زيد، إما غلطت فتداركت، وإما بدا لك أن تُضْرِبَ عَنْ مَرُورِكَ بِالْأَوَّلِ وتجعله للآخر"^(٣)، "ولو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله كان جيدا، إذا كان أبو عبد الله زيدا ولم يكن غيره؛ لأن هذا يكرّر توكيدا، كقولك: رأيت زيدا زيدا. وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنسيان، كما يجوز أن تقول: رأيتُ زيدا عمرا؛ لأنه إنما أراد عمرا فنسي فتدارك"^(٤)، "وسألته: هل يكون إن تأتينا تسألنا نعطك؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول؛ لأنَّ الأول الفعل الآخر تفسيرا له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه"^(٥)، "ولو قال: وحقك وحق زيد على وجه التسيان والغلط جاز. ولو قال: وحقك وحق، على التوكيد جاز، وكانت الواو واو الجر"^(٦).

(١) الكتاب: ٤٣٤/١.

(٢) الكتاب: ٤٣٩/١.

(٣) الكتاب: ١٦/٢.

(٤) الكتاب: ٣٤١/٢.

(٥) الكتاب: ٨٧/٣.

(٦) الكتاب: ٥٠٢/٣.

فهذه النصوص جميعها الغلط فيها بمعنى سبق اللسان، والنطق بلفظ لا يريده المتكلم، وجميعها الغلط فيها منسوب إلى المتكلم، (قال... على وجه التّسيان والغلط)، (على الغلط والتّسيان ثم يتدارك كلامه)، (على الغلط والتّسيان.. أراد عمرا فنسى فتدارك)، (غلطت فتداركت)، (غلطت أو نسيت فاستدركت)، (على التّسيان أو الغلط، فيتدارك كلامه)، (إما غلط فاستدرك، وإما نسي فذكر)، (فغلط أو نسي، ثم استدرك كلامه بعد).

وهذا الاستعمال لغوي، وليس هو بهذا الاستعمال من المصطلحات النحوية، إنما هو استعمال لغوي معجمي، وهو أحد استعمالات (الغلط) في الكتاب.

الثاني: وصف العرب بالغلط.

هذا الاستعمال هو الأهم، وهو المقصود في الدراسات النحوية، وعلى قلة المواضع التي استعمل فيها الغلط بهذا الوصف إلا أن لها شأنًا، وخطرا يهدف إليه هذا البحث.

الموضع الأول: قوله: "ومّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام: (ذا جُحِرُ ضَبِّ حَرْبٍ)، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس؛ لأنّ الحَرْبَ نعتُ الجُحْرِ والجحْرُ رفع، ولكنّ بعض العرب يُجْرُهُ. وليس بنعتٍ للضبِّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبِّ، فجزّوه لأنه نكرة كالضبِّ، ولأنّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبِّ، ولأنّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد. ألا ترى أنّك تقول: هذا حَبٌّ رُمَانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حَبٌّ رُمَانِي، فأضفت الرّمَانَ إليك، وليس لك الرّمَانُ إنّما لك الحَبُّ. ومثل ذلك: هذه ثلاثة

أثوابك. فكذلك يقع على جُحِرِ ضبّ ما يقع على حَبِ رُمانٍ، تقول: هذا جُحِرُ ضبّي، وليس لك الضبُّ إمّا لك جُحِرُ ضبّ، فلم يَمْنَعَكَ ذلك من أن قلت جحِرُ ضبّي، والجحِرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفردٍ، فانجَرَّ الحَرِبُ على الضبِّ كما أضفت الجحِرَ إليك مع إضافة الضبِّ. ومع هذا أتهم أتبعوا الجرَّ كما أتبعوا الكسَرَ الكسَرَ، نحو قولهم: بهم وبدارهم، وما أشبه هذا. وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا هذان جُحِرًا ضبّ حَرَبانٍ، من قبل أن الضبّ واحدٌ والجحِر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخرُ بعدّة الأول وكان مذكّرًا مثله أو مؤنثًا، وقالوا: هذه جِحْرَةٌ ضبابٍ خربة؛ لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدّة واحدة، فعَلَطُوا^(١).

والمهم في هذا النص قول سيويه: (فالوجهُ الرَفْعُ، وهو كالأمر أكثر العربِ وأفصحهم. وهو القياس؛ لأنّ الحَرِبَ نعتُ الجُحِرِ والجحِرُ رَفْعٌ، ولكن بعض العرب يُجْرُهُ).

فقد ذكر أنه كلام بعض العرب، وإذا ثبت أنه كلام العرب فهو كلام عربي مقبول، هذه عادة سيويه في الكتاب، واللغة تثبت عنده بشخص واحد. والأمر الآخر هو أنه ذكر الغلط تفسيرًا لتكوين، وصيغة عربية مقبولة. وأمر ثالث: وهو أنه قنن الغلط، فذكر أنهم لا يغلطون إلا في حال الإفراد، وهذا يدل على أنه ليس خطأ لغويًا، لم يعرف العربي فيه وجه الصواب، وإنما هو استعمال في وجه خاص، وحال خاصة يلمحون فيها أمرًا، وهو اللفظ الذي قبله. وبما أن هذا الغلط له طريق واحد لا يخرج عنه، فهو طريقة من طرائق

(١) الكتاب: ٤٣٦/١ - ٤٣٧.

العرب التي استخلصها، وسجلها النحاة وليس بخطاً لغوي، لا يعرف المتكلم وجه الكلام فيه.

الموضع الثاني: قوله: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

على ما ذكرت لك" (١).

وإذا رجعنا إلى النص الذي أحال عليه سيبويه وجدناه يقول هناك: "وهذا مشبه بقول صرمة الأنصاري:

بدا لي أي لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً.

ومثله "قول الأخصوص:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

فحملوه على ليسوا بمُصْلِحِينَ، ولستُ بمدركٍ.

ومثله لعامر بن جُوَيْنٍ الطائي:

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا حُبَّاسَةً وَاحِدٍ وَهَنَّهُتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

فحملوه على أن؛ لأنَّ الشعراء قد يَسْتَعْمَلُونَ أَنْ ههنا مضطربين كثيراً" (٢).

(١) الكتاب: ١٥٥/٢.

(٢) الكتاب: ٣٠٦/١ - ٣٠٧.

وقال سيويه في موضع تال:

"ومثله قول زهير:

بدا لي أي لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول نوهها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول"^(١).

"وسألت الخليل عن قوله عز وجل: { فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ } فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أي لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

فإنما جروا هذا؛ لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزءاً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"^(٢).

فهذا الموضع الثاني فسّر فيه سيويه مجرى التركيب، وسبب كونه بهذه الصيغة، ولم يخطئه بل نسبه إلى العرب، ومثله بيت من الشعر، وخرج البيت تحريجات صحيحة في المواضع التي نقلناها من الكتاب.

الموضع الثالث: قوله: "ونابٍ نيبٌ كما تقول: أنيابٌ وأنيبٌ. فإن حقرت ناب الإبل فكذلك؛ لأنك تقول: أنيابٌ... وإن جاء اسم نحو الناب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها

(١) الكتاب: ٢٩/٣.

(٢) الكتاب: ١٠٠/٣-١٠١.

مبدلةً من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك. ومن العرب من يقول في نابٍ: نويبٌ، فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم^(١).

الموضع الرابع: قوله: "وزعم أبو الخطاب أن ناسًا من العرب يقولون: ادعه من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رد يا فتى. وهذه لغةٌ رديئة، وإنما هو غلطٌ، كما قال زهير:

بدا لي أي لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا

وكلا هذين الموضعين نسب الغلط فيهما إلى العرب، ووصف الثاني بأنه لغة عن العرب، نقلها أبو الخطاب، وشبهها ببيت زهير، والبيت نص فيه سيبويه على أنه توهم، ومخالفة لظاهر الكلام، ولكن المتكلم تذهب نفسه في معنى لم يلفظ به، فيستأنف الكلام تبعًا لما في نفسه الذي لم يلفظ به، فيخرج الكلام الثاني غير متفق مع الكلام الأول، وهو قول سيبويه: (فيرى أنه قال هم)، (فحملوه على أن؛ لأنَّ الشعراء قد يستعملون أن ههنا مضطربين كثيرًا)، (نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول)، (فإنما جروا هذا؛ لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء).

الموضع الخامس: قوله: "وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مفتحٍ ومفتاح، ومنسجٍ ومنساجٍ، ومقولٍ ومقوالٍ. فإنما أتممت فيما زعم الخليل أنها مقصورة من

(١) الكتاب: ٤٦٢/٣.

مفعالٍ أبداً، فمن ثم قالوا مقولٌ ومكيلٌ. فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلةٌ وإنما هي مفعلةٌ. وقد قالوا: مصابوبٌ^(١).

صرح سيبويه في هذا الموضوع بأن هذا الغلط سببه توهمهم أمراً آخر بنوا عليه الصيغة، وصرح أيضاً بأن العرب تلفظ بهذا اللفظ الذي وصفه بالغلط. وتعليل سيبويه لجميع هذه المواضع مع وصفها بالغلط مما يدل على صحتها، وأن سيبويه لا يحكم بخطأ هذه الصيغ، وإلا لم يكن لتعليه فائدة، إضافة إلى تشبيهها بما هو صحيح لغة، وتخرجها بأنها على نية لفظ لم يلفظ به.

الموضع السادس: قوله: "وأما الذكر فإنهم كانوا يقبلونها في مذكرٍ وشبهه، فقبلوها هنا، وقلبها شاذٌ شبيهٌ بالغلط"^(٢).

هذا النص من أقوى النصوص على أن المراد بالغلط عند سيبويه مفهوم خاص له اصطلاح نحوي، حيث ذكره اسماً معرفاً بأل، وشبه القلب به، وهذا الموضوع هو آخر المواضع في الكتاب التي ذكر فيها الغلط.

وبيان الغلط في النصين السابقين يشرحه قول ابن جني: "ومن ذلك قلبهم الدال دالا في "ادكر" وما تصرف منه نحو يدكر ومدكر وادكار وغير ذلك: تدرجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالاً في غير بناء افتعل فقال ابن مقبل:

من بعض ما يعتري قلبي من الذكر"^(٣).

(١) الكتاب: ٤/٣٥٦.

(٢) الكتاب: ٤/٤٧٧.

(٣) الخصائص: ١/٣٥٢.

فوجه الغلط هنا أن الشاعر توهم أن بناء الذكر هو افتعل فقلبها دالا، والقلب لا يكون إلا في افتعل.

ويقول: "ومن ذلك همزهم مصائب. وهو غلط منهم. وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة فكما همزوا صحائف همزوا أيضا مصائب وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة لأنها عين ومنقلبة عن واو هي العين الأصلية. وأصلها مُصَوِّبَةٌ لأنها اسم الفاعل من أصاب كما أن أصل مقيمة مقومة وأصل مريدة مُرَوِّدَةٌ فنقلت الكسرة من العين إلى الفاء فانقلبت الواو ياء على ما ترى. وجمعها القياسي مصابو. وقد جاء ذلك قال:

يُصَاحِبُ الشَّيْطَانَ مِنْ يَصَاحِبِهِ فَهُوَ أَذِيٌّ جَمَّةٌ مِصَابُوه^(١)

فالياء في مصيبة أصلية تبقى في الجمع ولا تقلب همزة، ولكنهم شبهوها بمثل لفظ صحيفة التي تقلب ياءها الزائدة همزة.

ومما سبق من الوقوف عند نصوص سيبويه في الغلط يتضح أن الغلط مفهوم نحوي، وجه عليه سيبويه بعض الصيغ، والتراكيب التي ثبتت عن العرب، ولا محيد عن قبولها، فالغلط الذي نسبه سيبويه إلى العرب هو وجه من وجوه تخريج اللغة، وتفسيرها، ولم يستعمله سيبويه بمعنى ضد الصواب إلا بمعناه المعجمي فيما هو منسوب إلى المتحدث، وليس العرب.

(١) الخصائص: ٣/٢٧٧.

المبحث الثاني: استعمال الخطأ.

من الملاحظ في استعمال سيبويه للخطأ أنه لم ينسبه إلى العرب بتاتا في الكتاب، بل نفاه عن العرب على وجه الإطلاق، ووصف بالخطأ توجيهات للنحاة، وأقيسة، وتخريجات، وهذا من الفروق الجوهرية بين استعمال الخطأ والغلط عند سيبويه، وإيراد نصوص سيبويه في هذا الاستعمال يوضح المقصود من استعماله.

الأول: استعمال الخطأ في وصف التخريج والقياس.

وصف سيبويه تخريجات مفترضة غير منسوبة إلى شخص محدد بالخطأ، ووصف بالخطأ أيضا تخريجات منسوبة إلى أشخاص محددين، مع تعدد من صدر منهم هذا الوصف، كيونس، والخليل، وسيبويه نفسه.

الموضع الأول: قوله: "وذا بمنزلة قول العرب: هاء وهاءك وهأ وهأك، وبمنزلة قولك: حَيْهَلٌ وحيهلك، وكقولهم: النجاءك. فهذه الكاف لم تجئ علماً للمأمورين والمبتهين المضميرين، ولو كانت علماً للمضميرين لكانت خطأ؛ لأنّ المضميرين ها هنا فاعِلون، وعلامة المضميرين الفاعلين الواو كقولك: افعلوا. وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً، ولو كانت اسماً لكان النجاءك مُحالاً؛ لأنّه لا يُضاف الاسم الذي فيه الألف واللام"^(١).

فهذا التخريج مفترض، وصفه سيبويه بالخطأ؛ لأنه يخالف قانون لغة العرب.

الموضع الثاني: قوله: "وزعم الخليل أنه يقول: مررت به المسكين، على البدل، وفيه معنى الترحم، وبدله كبدل مررت به أخيك... وكان الخليل يقول:

(١) الكتاب: ٢٤٤/١ - ٢٤٥.

إن شئت رفعته من وجهين فقلت: مررت به البائس، كأنه لما قال مررت به قال المسكين هو، كما يقول مبتدئا: المسكين هو، والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكين هو، والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكين، كما قال:

بنا تميماً يُكشَف الضَّبَابُ

وفيه معنى الترحم، كما كان في قوله رحمة الله عليه معنى رحمه الله. فما يُترحم به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل رحمه الله. وقال أيضا: يكون مررت به المسكين على: المسكين مررت به، وهذا بمنزلة لقيته عبد الله، إذا أراد عبد الله لقيته. وهذا في الشعر كثير. وأما يونس فيقول: مررت به المسكين على قوله: مررت به مسكينا... وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيء يرفع، ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبدا إلا المسكين، يحمله على الفعل. وإن قال ضرباني قال المسكينان، حمله أيضا على الفعل. وكذلك مررت به المسكين، يحمل الرفع على الرفع، والجُرَّ على الجر، والنصب على النصب. ويزعم أن الرفع الذي فسرنا خطأ. وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق^(١). فيونس يرى أن رفع الخليل، وابن أبي إسحق خاطئ.

الموضع الثالث: قوله: "وقال ناس: كل ابن أفعال معرفة لأنه لا ينصرف. وهذا خطأ؛ لأن أفعال لا ينصرف وهو نكرة، ألا ترى أنك تقول هذا أحمر فمُدَّ فترفعه إذا جعلته صفة للأحمر، ولو كان معرفة كان نصبا، فالمضاف إليه بمنزلة. قال ذو الرمة:

(١) الكتاب: ٧٥/٢-٧٧.

كَأَنَّ عَلَى أَوْلَادِ أَحَقَبَ لَاحِهَا وَرَمَى السِّفَا أَنْفَاسَهَا بِسَّهَامِ
جَنُوبٌ ذَوَّتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّيْبِ صِيَامِ

كأنه قال: على أولاد أحقَب صيام^(١).

فهذه تخطئة من سيبويه لمقولة أحد النحاة، ولكن سيبويه لم يذكر اسمه.

الثاني: استعمال الخطأ في وصف الأقيسة النحوية.

وصف سيبويه، ونقل في هذه النصوص تخطئة القياس النحوي، والفرق بينها وبين مواضع التخريج السابقة هو أن اللفظ في التخريج منطوق به، وإنما يوجه، ويخرج على الوجوه النحوية، أما هنا فاللفظ لم ينطق، والعلماء تقيس الوجه الصحيح للنطق، ويخطئ بعضهم بعضا في هذه الأقيسة، أو يفترض سيبويه، أو غيره قياسا ويخطئه؛ لبيان الصواب.

الموضع الأول: قوله: "وتقول: ما مررتُ برجلٍ مسلمٍ فكيفَ رجلٌ راغبٌ في الصدقة، بمنزلة: فأينَ راغبٌ في الصدقة. وزعم يونسُ أن الجرَّ خطأ؛ لأنَّ أَيْنَ وَنَحْوَهَا يبتدأُ بهن ولا يضمُر بعدهن شيء، كقولك: فهَلَّا دينارًا، إلَّا أَهْمَا مِمَّا يَكُونُ بعدهما الفعلُ ألا ترى أنَّك لو قلت: رأيتُ زيدًا فأينَ عمرًا، أو فهَلْ بشرًا لم يجز"^(٢).

الموضع الثاني: قوله: "وأما: ما مررتُ برجلٍ فكيفَ امرأةٌ، فزعم يونسُ أنَّ الجرَّ خطأ، وقال: هو بمنزلة أَيْنَ. وَمَنْ جَرَّ هذا فهو يَنْبَغِي له أن يقول: ما مررتُ

(١) الكتاب: ٩٩/٢-١٠٠.

(٢) الكتاب: ٤٣٥/١-٤٣٦.

بعبد الله فلم أخيه، وما لقيت زيداً مرة فكم أبا عمرو؟ تريد: فلم مررت بأخيه؟
وفكم لقيت أبا عمرو؟^(١).

ففي هذين الموضوعين يرى يونس أن الجر بعد كيف خطأ؛ لأنها لا يضم
بعدها.

الموضع الثالث: قوله: "ويدلك على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على
المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد، ولا تقع على المضاف، والموصوف
إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف. وأما يونس فيلحق الصفة الألف،
فيقول: وازيد الظريفاه، وأجمعتي الشامييناه. وزعم الخليل رحمه الله أن هذا
خطأ"^(٢).

فالخليل يرى أن قياس يونس خاطئ.

الموضع الرابع: قوله: "وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا
كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم
ينصرف، يقول: هذا جوارى قد جاء، ومررت بجوارى قبل. وقال الخليل: هذا
خطأ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يلزموا
الرفع والجر، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلقاء أن
ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا: مررت بجوارى قبل؛ لأن
ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حال واحدة"^(٣).

(١) الكتاب: ٤٤١/١.

(٢) الكتاب: ٢٢٦/٢.

(٣) الكتاب: ٣١٢/٣.

يخطئ الخليل هنا قياس يونس، ويعلل هذه التخطئة بالنظر إلى كلام العرب.
الموضع الخامس: قوله: "واعلم أنك لا تقول في حبلى وعيسى وموسى إلا
حبلون وعيسون وموسون، وعيسون وموسون خطأ. ولو كنت لا تحذف ذا لئلا
يلتقي ساكنان، وكنت إنما تحذفها وأنت كأنك تجمع حبلٌ وموسٌ لحذفها في
التاء، فقلت: حبارات وحبلات وشكاعات، وهو نبت" (١).

يتناول النص جمع بعض الألفاظ جريا على طريقة العرب في الجمع، وبين
أن الجمع بهذه الصيغة خطأ، يخالف القياس على كلام العرب.

الموضع السادس: قوله: "واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياء ان حذفت
التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فعيلٍ، ويجري على وجوه العربية.
وذلك قولك في عطاءٍ: عطئٌ، وقضاءٍ: قضئٌ، وسقايةٍ سقيئٌ، وإداوةٍ أدئيئٌ، وفي
شوايةٍ شويئٌ، وفي غاوٍ: غويئٌ. إلا أن تقول: شويويةٌ وغويويٌ، في من قال: أسبود؛
وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت، واستثقلت إذا كانت بعد
كسرة في غير المعتل، فلمّا كانت بعد كسرة في ياء قبل تلك الياء ياء التحقير
ازدادوا لها استثقالا فحذفوها. وكذلك أحوى إلا في قول من قال: أسبود. ولا
تصرفه لأنّ الزيادة ثابتة في أوله، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يضع.
وأما عيسى فكان يقول: أحئي ويصرف وهو خطأ. لو جاز ذا لصرفت أصمّ
لأنّه أخف من أحمر، وصرفت رأس إذا سميت به ولم تهمز فقلت: أرس. وأما
أبو عمر فكان يقول: أحّي. ولو جاز لقلت في عطاءٍ: طي لأثما ياء كهذه

(١) الكتاب: ٣/٣٩٤.

الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقاية: سقيية وشاو: شوي. وأما يونس فقولته: هذا أحيي كما ترى، وهو القياس والصواب^(١).

يذكر سيبويه آراء النحاة في هذه المسألة، ويخطئ قياس عيسى.

الثالث: استعمال الخطأ في وصف الكلام.

وصف سيبويه في بعض المواضع النطق على صفة محددة بالخطأ، ليعين ما لا يصح في كلام العرب.

الموضع الأول: قوله: "ولو أضفت إلى الياء الكاف التي تجر بها لقلت: ما أنت كي، والفتح خطأ وهي متحركة كما أن أواخر الأسماء متحركة، وهي تجر كما أن الأسماء تجر، ولكن العرب قلما تكلموا بهذا"^(٢).

الموضع الثاني: قوله: "ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كي. وكى خطأ؛ من قبل أنه ليس في العربية حرفٌ يُفتح قبل ياء الإضافة"^(٣).

فالفتح خطأ ليس في كلام العرب.

الموضع الثالث: قوله: "وسألته عن إذا، ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلة في إذ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى... وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بإن، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بدّها من جواب.

(١) الكتاب: ٤٧١/٣ - ٤٧٢.

(٢) الكتاب: ٣٧٢/٢ - ٣٧٣.

(٣) الكتاب: ٣٨٥/٢.

وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

وقال الفرزدق:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا حَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ

وقال بعض السلوليين:

إِذَا لَمْ تَنْزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا لَهَا وَاكْفُ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُمِ

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ، ولكن الجيد قول كعب بن زهير:

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبَعْتُ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا^(١)

فالجزم بإذا خطأ في سعة الكلام جائز في الشعر للاضطرار.

الموضع الرابع: قوله: "وسألته عن آتي الأمير لا يقطع اللص، فقال: الجزاء

ها هنا خطأ، لا يكون الجزاء أبدًا حتى يكون الكلام الأول غير واجب، إلا أن يضطرَّ شاعرٌ. ولا نعلم هذا جاء في شعر البتّة^(٢).

فالجزم بعد الكلام غير المنفي خطأ إلا في الاضطرار ولم يرد في الاضطرار.

الموضع الخامس: قوله: "وسألته عن قوله في الأزمنة كان ذلك زمن زيد

أمير؟ فقال: لما كانت في معنى إذ أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض، كما يدخلون إذ على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه، فشبَّهوا هذا

(١) الكتاب: ٦٠/٣-٦٢.

(٢) الكتاب: ١٠١/٣.

بذلك. ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة إذ. فإن قلت: يكون هذا يوم زيدٌ أميرٌ، كان خطأً حدثنا بذلك يونس عن العرب؛ لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيدٌ أميرٌ. جملة هذا الباب أنّ الزمان إذا كان ماضيًا أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى إذ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ. وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال" (١).

فإضافة الزمن المستقبل لا يصح إلا في الفعل، أما الماضي فهو يضاف إلى الفعل والجملة الاسمية؛ لأن العرب لا تقول إلا هذا وما خالف طريقة العرب خطأً ليس من كلام العرب.

الموضع السادس: قوله: "وسألت الخليل فقلت: أرايت من قال: قباء يا هذا، كيف ينبغي له أن يقول إذا سمى به رجلًا؟ قال: يصرفه، وغير الصرف خطأ؛ لأنه ليس بمؤنث معروف في الكلام، ولكنه مشتق كجلاس، وليس شيئًا قد غلب عليه عندهم التأنيث كسعاد وزينب. ولكنه مشتقٌ يحتمله المذكر ولا ينصرف في المؤنث، كهجر وواسط. ألا ترى أنّ العرب قد كفتك ذلك لما جعلوا واسطاً للمذكر صرفوه، فلو علموا أنه شيء للمؤنث كعناق لم يصرفوه، أو كان اسمًا غلب التأنيث لم يصرفوه، ولكنه اسمٌ كغرابٍ ينصرف في المذكر ولا في المؤنث؛ فإذا سميت به الرجل فهو بمنزلة المكان" (٢).

(١) الكتاب: ١١٩/٣.

(٢) الكتاب: ٢٤٥-٢٤٦/٣.

سيبويه يتكلم عن قياس مفترض ويذكر أنه حكمه الصرف، وأن غير الصرف خطأ بالقياس إلى كلام العرب.

الموضع السابع: قوله: "وسألته عن رجل يسمّى يغزو، فقال: رأيت يغزى قبل، وهذا يغزٍ، وهذا يغزي زيدٍ، وقال: لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا يغزي، وثبات الواو خطأ؛ لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، وإنما هذا بناءً اختصَّ به الأفعال، ألا ترى أنّك تقول: سرو الرجل ولا ترى في الأسماء فعل على هذا البناء. ألا ترى أنّه قال: أنا أدلو حين كان فعلاً، ثم قال: أدل حين جعلها اسمًا. فلا يستقيم أن يكون الاسم إلا هكذا"^(١).

يجيب الخليل عن سؤال سيبويه بالقياس على كلام العرب، ويذكر أن ثبات الياء في هذه الكلمة خطأ.

الموضع الثامن: قوله: "وأما امتنعوا أن يثنوا عشرين حين لم يجيزوا عشرون، واستغنوا عنها بأربعين. ولو قلت ذا لقلت مائتان، وألفانان، واثنانان، وهذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله العرب"^(٢).

هذا النص من أوضح النصوص في تحديد المقصود بالخطأ عند سيبويه، ويبين أن هذا اللفظ خطأ لا تقوله العرب.

الموضع التاسع: قوله: "وتقول في المقدم والمؤخر: مقيدّم، ومؤيخر، وإن شئت عوضت الياء كما قالوا: مقاديم ومآخير والمقادم والمآخر عربية جيدة. ومقيدم خطأ؛ لأنه لا يكون في الكلام مقاديم ومآخير، والمقادم والمآخر عربية

(١) الكتاب: ٣/٣١٦.

(٢) الكتاب: ٣/٣٩٣.

جيدة. ومقيدم خطأ؛ لأنه لا يكون في الكلام مقادم. فإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير في أنّ ثالثه حرف لين كما أن ثالث التصغير حرف لين، وما قبل حرف لينه مفتوح كما أنّ ما قبل حرف لين التصغير مفتوح، وما بعد حرف لينه مكسور كما كان ما بعد حرف لين التصغير مكسورًا - فكذلك لا يكون في التصغير فعلى هذا ففس. وهذا قول الخليل^(١).

يذكر سيبويه التصغير الصحيح، والخاطئ للكلمة، ووفقا لكلام العرب.

الموضع العاشر: قوله: "وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين، في الوصل والوقف؛ لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكنٌ ليس بمدغم. ولا تحذف الألف، فيلتبس فعل الواحد والاثنين. وذلك قولك: اضربا وأنت تريد النون، وكذلك لو قلت: اضرباني واضربا نعمان لا تردّ الخفيفة. ولا تقل ذا موضع إدغام فأردّها؛ لأنّها قد تثبت مدغمة. والرّد خطأ ههنا إذا كان محذوفًا في الوصل والوقف إذا لم تتبعه كلامًا. وكيف ترده وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلّت وأدغمت، وحذفت في قول بعض العرب، فإذا كفوا مؤنثها لم يكونوا ليردوها إلى ما يستثقلون"^(٢).

يخطئ سيبويه هنا صيغة مفترضة في التوكيد؛ قياسا على طريقة العرب في كلامها في مثل هذه الصيغة.

الموضع الحادي عشر: قوله: "وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا بمنزلة بين المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع. فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا،

(١) الكتاب: ٤٢٦/٣.

(٢) الكتاب: ٥٢٥/٣.

وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن. يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: "هؤلاء بناتي هن أظهر لكم"، فنصب^(١).

والخطأ هنا بمعنى ضد الصواب، الذي هو اللحن، وهذا النص من النصوص الواضحة في تحديد دلالة الخطأ في الكتاب.

دلالة الاستعمالين:

التفريق بين هذين الاستعمالين، وكشف المقصود بكل استعمال منهما في كتاب سيبويه أمر بالغ الأهمية، وينبغي عليه صحة التركيب عند سيبويه، أو عدم صحته، ويترتب على عدم التفريق بينهما عدم الوقوف عند مقصد سيبويه، ومن ثم تحطئة سيبويه، أو تجريحه، وهذا حدث قديماً، وحديثاً، مع أن سيبويه يفرق في استعماله بين هذين المصطلحين.

فتخطئة ابن مالك لسيبويه مشهورة، ردها ابن هشام وبين مقصود سيبويه في النص، وهو النص الذي سبق ذكره في الموضع الثاني من مواضع الغلط المنسوبة إلى العرب، يقول ابن مالك: "ونسب سيبويه قائل: "إنهم أجمعون ذاهبون" إلى الغلط مع أنه من العرب الموثوق بعربيتهم. وليس ذلك من سيبويه -رحمه الله- بمرضي، بل الأولى أن يخرج على أن قائل ذلك أراد: أنهم هم أجمعون ذاهبون"^(٢)، "وعَلَّط سيبويه من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، فقال: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك

(١) الكتاب: ٣٩٦-٣٩٧.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٥١٥/١.

وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال "هم"، كما قال:
لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً.

وهذا غير مرضي منه رحمه الله، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت
لو جاز غلظه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في
كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق
على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرا كلدُنْ غدوةً، وهذا حجرٌ ضبٌّ خربٌ^(١).

فعبر ابن مالك بالخطأ في الموضع الذي عبر فيه سيبويه بالغلط؛ ولذلك
اختلف الحكم عند ابن مالك عن حكم سيبويه، واستنكر ابن مالك تخطئة
سيبويه للعرب، مع أن عادة سيبويه أن يقبل أي قول ثبت لديه عن فصحاء
العرب.

وبين ابن هشام أن الغلط عند سيبويه ليس كما فهمه ابن مالك، وإنما
المقصود به التوهم، يقول: "وأما المرفوع فقال سيبويه واعلم أن ناسا من العرب
يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وذلك على أن معناه
معنى الابتداء فيرى أنه قال هم كما قال:

بدا لي أي لستُ مدركٌ ما مضى... البيت. اهـ.

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه
إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأننا متى

(١) شرح التسهيل: ٥١/٢-٥٢.

جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر إن قائله غلط"^(١).

ولا تزال تخطئة سيبويه مستمرة بسبب عدم التفريق بين هذين الاستعمالين، يقول الدكتور السيد رزق في الرد على ابن هشام: "وهنا ناقش العلامة ابن هشام في عدة أمور:

أولهما: أن التعبير بالتوهم لم يكن لغير سيبويه وإنما تحدث عنه سيبويه، واستخدم لفظ التوهم نفسه في نحو ثلاثة مواضع من كتابه، فهو إذن يذكر اللفظ، ويعني مفهومه.

ثانيهما: لا بد من احترام مفاهيم الألفاظ، فالخطأ في لسان العرب له معنى يختلف عن معنى التوهم، فالخطأ مجانبة الصواب، والبعد عنه، والتوهم حالة نفسية، يتصور الإنسان معها تصورات قد تكون صحيحة، وقد تكون فاسدة، فإذا قلنا: إن فلانا يقصد بالخطأ التوهم نكون قد جنينا على اللغة جنابة بالغة، وفقدت الألفاظ خصائصها في الدلالة المحددة. وهكذا من أجل الدفاع عن قضية نحوية قال بها سيبويه، وليس لها جذور عميقة في الدراسة النحوية يُتورط في أمر فيه إفساد اللغة بأسرها"^(٢).

فعبّر الدكتور الطويل بالخطأ في الموضع الذي استعمل فيه سيبويه الغلط، واستمر في النقد مع أن الاستعمال الذي ذكره يختلف عن الاستعمال الذي ذكره سيبويه.

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ص ٦٢١-٦٢٢.

(٢) ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية: ص ٩٥-٩٦.

فالخلاف بين العلماء في هذه القضية راجع إلى الخلط بين مفهومي الغلط والخطأ^(١)، والذي رأيت من خلال نصوص سيبويه ولم تحتل لدي هذه الرؤية هو أن النصوص التي ذكر فيها الغلط تسير على وتيرة واحدة بمفهوم واحد، وكذلك النصوص التي ذكر فيها الخطأ تسير على وتيرة واحدة بمفهوم واحد لا تحتل، خلافا لما ذكره الدكتور صالح نوري، من تحديد مفهوم مختلف لكل موضع من مواضع استعمال الغلط، والخطأ في الكتاب^(٢).

أما الاستعمال الأول وهو الغلط فيرى من خلال النصوص السابقة أن سيبويه لا يحكم بفساد هذا التركيب، بل هو صحيح حيث صدر من العرب المقبولة لغتهم، وهذا يظهر في إسناد سيبويه الغلط إلى العرب، فالغلط وجه من وجوه تخريج الكلام، وبيان وجهه على هذه الصيغة، ويرادفه في استعمال سيبويه^(٣)، وغيره^(٤) استعمال التوهم، وهذا صرح به سيبويه في النصوص السابقة، وهو النص الثاني، والرابع، والخامس، من المواضع التي نسب الغلط فيها إلى العرب، وتبين وجه كون الغلط تخريجا، وتوجيها للصيغة عند سيبويه هو أن التركيب بالصورة التي لفظ بها العربي لا تتناسب مع ظاهر الكلام، ولكنها تحمل في مضمونها، وفي نفس المتكلم صيغة أخرى لم يلفظ بها، فيخرج

(١) الحمل على التوهم عند القدماء والمحدثين: ص ٥١١٥-٥١٦.

(٢) ينظر بحث أغلاط العرب وأخطاؤها في ضوء كتاب سيبويه دراسة تحقيقية نقدية.

(٣) التوهم أو القياس الخاطيء في الدرس اللغوي قديما وحديثا: ص ١٤٨.

(٤) الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات: ص ٥١٧، العطف على التوهم:

سيبويه هذا التركيب غير المتناسب مع المنطوق على ما في نفس المتكلم، وما يحتزن التركيب من احتمال ظاهر.

أما استعمال الخطأ فدلالته عند سيبويه هو ما يضاد الصواب؛ ولذلك ذكر في أحد النصوص وهو النص الثامن من مواضع استعمال الخطأ في وصف الكلام واللغة أنه لا يجوز على العرب، ولا يقع في كلامهم.

فالغلط عند سيبويه بمعنى توهم النطق باللفظ؛ لقوة حضوره في النفس، فيبني الكلام على ما في نفسه، وعلى ما لم يلفظ به، ويقع من العرب، وهو وجه من وجوه التخريج، أما الخطأ فالمقصود به مجانبة الصواب وفق قانون لغة العرب، ولا يقع من العرب المقبولة لغتها.

وهذا التفريق بين الاستعمالين في الكتاب يتفق مع الفرق اللغوي بينهما، فقد فرق العسكري بينهما تفريقاً يتفق مع استعمال سيبويه لهما، يقول: "الفرق بين الخطأ والغلط: أن الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه ويجوز أن يكون صواباً في نفسه، والخطأ لا يكون صواباً على وجه... لأن الخطأ ما كان الصواب خلافه، وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه بل هو وضع الشيء في غير موضعه"^(١).

(١) الفرق اللغوية: ص ٥٥.

الخاتمة:

هذه رحلة مع نصوص سيبويه التي تناولت استعمال الغلط واستعمال الخطأ، تبين من خلالها:

أن سيبويه يسند الغلط إلى العرب، وتمتنع عنده نسبة الخطأ إلى العرب. أن للغلط والخطأ مفهومين ثابتين في الكتاب، لا يتغيران وإن تغير المسند إليه هذان الاستعمالان في الكتاب.

أن سبب تخطئة سيبويه قديما وحديثا في بعض المسائل كان سببها عدم الوقوف عند مقصود سيبويه من مصطلحاته.

أن الغلط تخريج من التخریجات النحوية، وليس مرادفا لاستعمال الخطأ. دقة سيبويه في استعماله المصطلحات وعدم الخلط بينها، حيث يظهر للقارئ استيعاب سيبويه واستحضاره وهو يدون الكتاب مع طوله.

أن المقصود بالغلط هو بناء الكلام على ما في النفس لا على ما لفظ به قبلا، والخطأ المقصود به ضد الصواب، هذه دلالة هذين الاستعمالين في الكتاب، والله أعلم.

المراجع:

١. أغلاط العرب وأخطاؤها في ضوء كتاب سيويه دراسة تحقيقية نقدية، عبد الله صالح نوري، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٨٥)، ٢٠١٤م، (ص ٢١-٧٦)..
٢. التوهم أو القياس الخاطيء في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، محمد عبدو لفل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٥٩)، المجلد (٢٤)، ٢٠٠٠م، (ص ١٣٩-١٨٩).
٣. الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتعارض المصطلحات فيه، ماهر محمود عميرة، مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، العدد (٩)، ٢٠١٧م، (ص ٥٠٩-٥٦٠).
٤. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
٥. شرح التسهيل، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٦. شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى.
٧. ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، السيد رزق الطويل، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الأول، ١٩٨٢م، (ص ٦٧-١٠٣).

٨. العطف على التوهم والتأويل النحوي، فلاح إبراهيم نصيف الفهداوي،
مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد (٩٧)، ٢٠١٦م،
(ص ١٢٥-١٦٥).
١. الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، حققه
وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.
٩. الكتاب، لأبي بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، تحقيق:
عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة،
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٠. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن
يوسف ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار
الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.



(٣)

اشتقاق "كلا" ونوعها

د. زكريا بن سليمان الخليفة التميمي

- أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها، في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم.